

أثرتراتبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى  
The impact of the international order's power hierarchy on the  
behaviour of small states

تاريخ النشر: 2021/01/31	تاريخ القبول: 2020/10/29	تاريخ الإرسال: 2019/11/30
-------------------------	--------------------------	---------------------------

\*أ. شرقي عبد الغاني

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

Chergui.sciencepo@gmail.com

ملخص :

تمثل الدول الصغرى جانبا من الدول التي أغفلها التنظير في العلاقات الدولية إلى حد ما، بل إن الحديث على سلوك الدول الصغرى في النظام الدولي يشار إليه باعتباره ردود فعل تتجه في معظمها نحو الاستجابة والالتزام بمخرجات بنية النظام الدولي الفوضوي، فرغم أن نظرية العلاقات الدولية تنطبق على جميع الدول إلا أنها مهمة مباشرة بسلوك الأقوى في توليد مقترحات حول النظام الدولي، هذا ببساطة لأن ليس كل الدول لديها ما يكفي من القوة للتأثير على أداء النظام، فقط أكثر الدول قوة هي من تحدد طبيعة العلاقات الدولية في أي وقت، أما الدول الصغرى فليست معنية بمنطق العملية التاريخية التي يتغير بها التسلسل الهرمي للدول، ومما تقدم تهدف هذه الدراسة إلى رصد سلوكيات الدول الصغرى في نظام دولي تنعدم فيه سلطة شرعية تضطلع بمهمة الضبط السياسي لسلوك الدول.

الكلمات المفتاحية : الدول الصغرى، القوة، النظام الدولي، التدخل، التبعية.

**Abstract:**

*Small states are part of those countries that have been largely ignored in theorizing about international relations to a certain extent. Rather, the talk of the behavior of small states in the international order is referred to as reactions that are mostly oriented towards responding and adhering to the outputs of the structure of the chaotic international order. Although the theory of international relations applies to all countries, it is directly*

\*المؤلف المرسل: شرقي عبد الغاني

*interested in the behavior of the strongest in generating proposals on the international order. This is simply because not all countries have enough power to influence the functioning of this order. Only the most powerful countries determine the nature of international relations at any time while smaller states are not concerned with the logic of the historical process in which the hierarchy of states changes. Accordingly, the aim of this study is to demonstrate the behavior of small states within an international order in which there is no legitimate authority to discipline the conduct of states.*

**Keywords:** *Small states; power; international order; intervention; dependency.*

#### مقدمة:

إن الانطلاق من مسلمة فوضوية النظام الدولي في فهم نمط وطبيعة التفاعلات الحاصلة بين الدول، يدفعنا إلى ضرورة الاعتماد على مفهوم القوة باعتباره متغيراً أساسياً يسعفنا في تفسير حركات ظواهر العلاقات الدولية، ومن تلك الحركات سلوكيات الدول الصغرى التي تحوز مستوى ضئيلاً من القوة وليس لديها القدرة على خلق بدائل تمكنها من إحداث أثر معتبر في توازنات القوة في النظام الدولي.

وباعتبار أن سلوك الدول الخارجي مرتبط بما تمتلكه من قوة فإن الاختلاف في حجم القوة لدى كل دولة يعد مدخلاً أساسياً لتفسير التباين في السلوك الخارجي للدول، بل إن نمط توزيع القوة يعطي النظام الدولي شكلاً معيناً تتذيل الدول الصغرى الترتيب ضمنه الأمر الذي يحتم عليها اعتماد تفضيلات تتجه في معظمها نحو ضرورة اختيار سياسات تعاونية مع الدول الأقوى في النظام الدولي، أو سياسات تنادي بالتزام الشرعية الدولية وفي ظل هكذا نظام دولي تتجه هذه الورقة البحثية نحو فهم أثر التوزيع غير المتوازن للقوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى؟

#### المضمون المعياري لمفهوم القوة في العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة من أكثر المفاهيم أشكلاً وإزعاجاً في حقل العلاقات الدولية وفي علم السياسة على العموم،<sup>1</sup> وهي حسب تعبير الباحث البريطاني "جورج تشوارزينبرغر" George schwarzenberger "القوة هي المتغير الأصيل في العلاقات الدولية"<sup>2</sup> كون أن العديد من المنظرين ينطلقون في فهم واقع العلاقات الدولية من خلال فهمهم لمتغير القوة من

ناحية طبيعتها، أنواعها، امتدادها وحتى ترابيتها، وإذ ذاك أصبحت تسمى العلاقات الدولية بعلاقات القوة.<sup>3</sup>

وقد قُدمت العديد من التعاريف لمفهوم القوة فنجد منها من عملت على إخراج المفهوم من مضامينه التقليدية الكلاسيكية المرتبطة بالجانب العسكري فقط، إلى مضامين ومعانٍ أوسع، حيث تكاد تلتقي أغلب رؤى الدارسين للعلاقات الدولية إلى أن القوة هي مزيج من المكونات المادية القابلة للقياس وغير المادية: كالقدرة الحيوية (الأرض والإقليم)، مستوى التقدم التكنولوجي، التطور الاقتصادي، مستوى رفاه السكان، الاندماج الاجتماعي، الاستقرار المؤسسي، القدرة الدبلوماسية... ومع ذلك فإن القوة التي تمتلكها دولة معينة ليست ذات شأنٍ إن لم تؤدِّ أدواراً في تشكيل علاقات القوة ومقارنتها مع مثيلاتها لدى الدول الأخرى.<sup>4</sup>

وبناءً عليه فإن موقع الدولة في النظام الدولي يتحدد استناداً إلى حجم قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى التي تشكل معها بنية النظام الدولي، وينجر عن ذلك أيضاً أن سلوك الدولة في النظام الدولي يتحدد بناءً على تموقعها ضمن بنية النظام الدولي، ووفقاً لذلك يتحدد هامش حركتها لتحقيق مصالحها.

ويمكن فهم منطق ترابلية القوة في النظام الدولي من خلال الاهتمام بالقوة بوصفها مفهوماً علائقياً (relational)، فيتم ذكرها في سياق علاقة تأثير وتأثر بين دولتين فأكثر، لا بصفتهما نعتاً يطلق على الدول،<sup>5</sup> فالدول تمتلك حجماً محدداً من القوة يقابلها امتلاك الدول الأخرى لإمكانات قد تقل عنها أو تساويها أو تتفوق عليها، وهذا التباين في أحجام القوة يسمح ب بروز علاقات القوة بين القوى الدولية المختلفة، فقد صاغ عالم السياسة الأمريكي روبرت دال Robert Dahl المفهوم العلائقي للقوة بقوله:

"إن القوة هي القدرة على جعل فاعلٍ آخر يقوم بعمل ما لم يكن ليعمله، أو جعله لا يقوم بعمل ما كان سيفعله بخلاف ذلك"،<sup>6</sup> حيث لا تستوي الدول موضوعياً في قواها، ومن ثم نوعية تأثيرها.<sup>7</sup>

ومن هنا تأتي أهمية دراسة متغير القوة الذي يمكن من فهم التوازنات في العلاقات بين الدول، الذي يمدنا بالقدرة على فهم ظواهر العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي حدا ببعض الباحثين إلى تعريف العلاقات الدولية على أنها: "علاقة بين مجموعة من الدول لا

تمتلك سلطة على بعضها البعض، لأن السلطة شئ لا يمكن أن يظهر إلا من خلال علاقات مشروع لا توجد بين الدول، إنما تمتلك قوة تأثير<sup>8</sup>.  
ومنه فإن عالم العلاقات الدولية هو عالم من القوى المتساندة، تقوم بمجموعة سلوكيات في إطار علاقات التفاعل (علاقات التأثير والتأثر) فيما بينها بدلالة حجم القوة التي تحوزها كل دولة بالمقارنة مع باقي الدول.  
ومن خلال ما تقدم فإن العبرة ليس بامتلاك الدولة لعوامل القوة فقط، إذ نجد العديد من الدول مثلا ذات مساحات شاسعة تقدر بملايين الكيلومترات المربعة على غرار الجزائر، البرازيل...، إلا أن هذه المساحة كانت عبئا عليها لعدم قدرتها على ترجمة تلك القوة إلى عوامل للتأثير، وتماشيا مع هذا الطرح يشترط دافيد سينغر David Singer: "أن القوة تكون موجودة بوجود أفعال ملموسة، وتوجد هذه الأفعال فقط عندما توظف هذه القوة في تفاعلات دولية مؤثرة، بمعنى أنها تفهم بأنها القدرة على التأثير"<sup>9</sup>.  
وفي نفس الإطار يرى وولتر ف.هان walter .f.hahn أن القوة هي:  
"درجة من التأثير تكون فيه الدولة المعنية قادرة على جعل الأجندة الدولية ملائمة لإنجاز أهدافها"<sup>10</sup>.

وتبعاً لذلك فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة ضوابط منهجية تسعفنا أثناء الالتزام بمتغير القوة في تحليل ظواهر العلاقات الدولية وهي:<sup>11</sup>  
1- إن قوة الدولة ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة.  
2- إن قوة الدولة ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة.  
3- إن قوة الدولة هي ظاهرة علائقية.  
4- إن فهم مستويات ونسب وأنواع القوة في النظام الدولي يسهم في فهم حاضر العلاقات الدولية والتنبؤ لمستقبلها.

#### أثر متغير القوة في فهم تحول /تغير النظم الدولية

إن الاختلاف في نسب القوة التي تحوزها الدول هو الذي يخلق تلك التراتبية في النظام الدولي-كما أسلفنا الذكر- وبالتالي إلى أخذ النظام الدولي شكلا معيناً، وقد تم إعطاء العديد من التعاريف لمفهوم النظام الدولي، على غرار التعريف الذي قدمه روبرت موندل "Mundell" وألكسندر سوبودا Swoboda:

"النظام الدولي مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة"<sup>12</sup>.

ووفقاً لهذا التعريف تنجر ثلاثة عناصر أساسية:<sup>13</sup>

- 1/ النظام الدولي عبارة عن كيانات متفرقة.
- 2/ النظام الدولي يمتاز بالتفاعل المنتظم.
- 3/ هناك شكل من أشكال السيطرة التي تنظم السلوك والنتيجة عن القواعد غير الرسمية للنظام.

وما يهم من صياغتنا لهذه الجوانب الثلاثة هو العنصر الثالث، إذ أن توزيع القوة بين الدول يحدد من يحكم النظام الدولي ومن يعزز النظام الدولي مصالحه، فيقول في ذلك إدوارد هكار Edward Hallett Carr:

"الحكومة الدولية هي في الواقع حكومة تلك الدولة (أو الدول) التي تقدم القوة الضرورية لغرض الحكم"<sup>14</sup>.

كما أنه في كل نظام دولي تقوم القوى المسيطرة على الهرمية الدولية للقوة بتنظيم العمليات والتفاعلات بين عناصر النظام والسيطرة عليها، إذ عبر عن ذلك ريمون أرون Raymond Aron بقوله: "إن هيكل النظم الدولية يقوم على احتكار القوة، فقد حدد الفاعلون الرئيسيون في كل فترة النظام الدولي أكثر مما حددهم"<sup>15</sup>. ويستتبع ذلك أن القوى المستفيدة من الوضع الراهن في النظام الدولي سوف تحارب كل تغيير قد يطرأ على هذا النظام<sup>16</sup>.

وعلى غرار التصنيف الذي قدمه مورتن كابلان Morton Kaplan للنظم الدولية\* فقد

قام روبرت غيلبن Robert Gilpin هو الآخر بتقديم تصنيف ثلاثي للنظم الدولية كالتالي:<sup>17</sup>

- 1- هيكل النظام الإمبريالي الذي يتسم بالهيمنة: حيث تسيطر فيه دولة عظمى على باقي الدول الأصغر منها قوة، وهي من تقترح قواعد السلوك ضمن هذا النظام.
- 2- هيكل النظام ثنائي القطب: والذي تسيطر فيه دولتان عظيمتان على التفاعلات داخل مجال نفوذ كل منها وتنظمه.
- 3- هيكل توازن القوى المتعدد: حيث تسيطر عليه ثلاث دول فما فوق.

من خلال ما تم ذكره عن مفهوم القوة ومضامينه ودور هذا المفهوم، يتبادر سؤال فحواه البحث في مصير الدول الصغرى في النظام الدولي؟ وكيف تنعكس هرمية النظام الدولي على سلوكات ومصالح الدول الصغرى؟

### سلوك الدول الصغرى ضمن نظام دولي فوضوي

لقد بذلت العديد من المحاولات لإعطاء تعاريف موضوعية لمفهوم الدولة الصغرى، لكن جوهرية هذه المحاولات بوقوعها في أغلاط منهجية كبيرة انزاحت بدلالات المفهوم إلى مضامين لا تحاكي الواقع في مجملها.

وسعيًا منا للإحاطة بمجموعة من التعاريف الموجهة لفهم مضمون الدولة الصغرى في العلاقات الدولية، كان لزامًا الإشارة إلى المعايير المعتمدة في تصنيف الدول على أنها صغرى، ومن ذلك:

#### 1- المعيار الكمي:

الذي يصنف الدول الصغرى من خلال حجم الدولة الإقليمي وكذا حجم السكان، الناتج القومي الخام، استهلاك الطاقة والموارد، وتأسيسًا على هذا المعيار فقد عرف David vital الدولة الصغرى باعتبارها: "تلك الدولة التي يتراوح عدد سكانها بين عشرة إلى ثلاثين مليون نسمة"<sup>18</sup>.

وعرفها Samuel kuznets "بأنها الدولة التي يتراوح عدد سكانها بين خمسة ملايين إلى خمسة عشر مليون نسمة"<sup>19</sup>.

أما الأمم المتحدة فقد عرفت باعتبارها "كيان صغير جدا في مساحتها، وعدد سكانها ومواردها البشرية والاقتصادية"<sup>20</sup> دون تحديد حجم الصغر والكبر.

لكن التعاريف سألقة الذكر لا يمكن الأخذ بها ولا اعتمادها باعتبار وجود مجموعة دول صغيرة عدد السكان والمساحة إلا أنها لا تصنف كذلك كسويسرا، الدانمارك والنرويج.

وبالتالي فإن اعتماد معيار الحجم كمعيار تصنيف وحيد سيؤدي إلى نتائج مضللة.

#### 2- المعيار النفسي والأمني:

وقد تم اعتماد هذا المعيار من طرف مجموعة دارسين على غرار Robert Rothstien و Robert keohane، حيث عرفها Rothstien على أنها: "الدولة التي تقر بعجزها عن

الحصول على الأمن بذاته، فهي تجد نفسها مضطرة في سبيل تحقيق أمنها إلى الإعتماد على مساعدة الآخرين".<sup>21</sup>

ويجادل Rothstien في معرض حاجته عن التعريف الذي قدمه بقوله أن الدولة الصغرى غالبا ما تضحي بكثير من مصالحها ومبادئها وقيمها في سبيل المحافظة على وجودها واستمرار بقائها، ووفق المنظور النفسي الإدراكي فإن تعريف الدولة الصغرى يصدر من خلال رؤية الدولة الذاتية لذاتها أو من خلال رؤية الآخرين لها.<sup>22</sup>

أما روبرت كيوهان فيركز على المتغير الذي قال به علماء السياسة السلوكيون في إطار إجابتهم على سؤال: ماهو الفاعل؟ حيث كانت إجابتهم أن الفاعل يتحدد بالتأثير الذي يقوم به بغض النظر عن صفته القانونية، والفرق في حجم التأثير يتحدد بناء على الفرق في حجم القوة التي يحوزها كل فاعل.

فروبرت كيوهان يقول: "إن الدولة الصغرى هي تلك الدولة ضعيفة التأثير أو معدومته في النظام الدولي وهي - منفردة أو مجتمعة - لا تستطيع مواجهة أي تهديد أمني كبير بشكل جوهري دون الاعتماد على المساعدة الخارجية، لأنها في الأصل مستهلكة للأمن لا منتجة له".<sup>23</sup>

ورغم الجوانب الموضوعية التي اكتسها هذان التعريفان إلا أنهما لم يسلما من الانتقاد، على اعتبار أن قضايا الأمن تعد محط اهتمام كل الدول صغیرها وكبیرها، كما أن الدول حتى ولو كانت قوية فإنها تحتاج مساعدة الآخرين لتحقيق أمنها وبنسبة مختلفة عن الدول الصغرى، كما أن حجم التجارب المتوفرة على مستوى الواقع الدولي أثبتت أن العديد من الدول التي اعتبرت صغرى تحددت وهزمت دولاً صنفتم بأنها قوية: كمقاومة الجزائر لفرنسا، الفيتنام للولايات المتحدة الأمريكية...، وشواهد التاريخ كثيرة.

وبناء على ما سبق يظهر جليا بأنه من غير الموضوعي الالتزام بمعيار واحد لتقديم تعريف شامل لمفهوم الدول الصغرى، لذلك لابد من تضافر مجموعة من المعايير يمكنها إزالة التناقض عن المفهوم واقتراح تعريف رصين، دقيق، وموجز لمفهوم الدولة الصغرى، حيث يمكن اقتراح التعريف التالي للدولة الصغرى باعتبارها:

دولة ذات سيادة لها حجم جغرافي معين قد يكون صغیرا أو كبيرا، ولها حجم سكاني معين قد يكون صغیرا أو كبيرا، وتعاني ضعفا اقتصاديا، ومستوى متدنيا من الاندماج

الاجتماعي، وعدم استقرار مؤسساتي، ولها مستوى متدنيا أو منعما من حجم التأثير في العلاقات الدولية، لكونها عاجزة عن تطوير بدائل فاعلة.<sup>24</sup> وباستنادنا على التعريف آنف الذكر للدول الصغرى، فإنه يمكن القول أن هذا النمط من الدول لا تستطيع أن تخرج من قيود الدور المحدود في الساحة الدولية لعدم قدرتها على منافسة الدول القوية في ذلك، بل إن مجمل الأدوار الهامشية التي تقوم بها الدول الصغرى هي ما سمحت لها به الدول القوية فقط، في ظل طبعها الإمكانات الضعيفة التي هي في حد ذاتها تمثل قيودا للدول الصغرى تشكل لها عوائق أمام دورها في العلاقات الدولية.

تتبع الدول الصغرى في نظام دولي ما قيادة الدول القوية، ويرجع ذلك حسب تعبير روبرت غيلبن: "إلى أنها تقبل شرعية النظام القائم أو فائدته، وهي تفضل على العموم يقين الوضع الراهن على غموض تغير النظام الدولي".<sup>25</sup>

كما أن الدول الصغرى ليس لها حظ المبادرة، إذ أنها تتماهى قيميا ومصالحيا مع قيم ومصالح الدول المسيطرة، بحيث تقترح هذه الأخيرة سلعا عامة - في الأمن وفي النظام الاقتصادي - وتقترح لها أيديولوجية ملائمة تُبرر بها خياراتها وسياساتها باتجاه الدول الصغرى، التي ليس لها القدرة على عدم الالتزام بما تقترحه الدول المسيطرة إلا نادرا وبنسب متفاوتة، إذ أنه ليس هناك سيطرة مطلقة من طرف الدول القوية وليس هناك ضعف مطلق من طرف الدول الصغرى، يقول روبرت غيلبن: "القوة تعمل لضمان أن تطيع الدول الصغرى في النظام الدولي أوامر الدول المسيطرة".<sup>26</sup>

لذلك نجد الدول الصغرى أكثر انخراطا في قضايا السلم والتعاون الدولي لحل المشاكل بطرق سلمية والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية، وهو في مضمونه سعي حثيث نحو مساندة الشرعية الدولية وتعظيم قيمها، لأنها ترى ذلك من بين السبل التي يمكن أن تحفظ لها وجودها.

وعلى العموم فإن النمط السلوكي الناجم عن تأثير الدولة المسيطرة على الدول الصغرى قد يتخذ واحدة من الإستراتيجيات الثلاثة التالية:<sup>27</sup>

1- إستراتيجية الإقناع: ويظهر هذا النمط في سعي الدول المسيطرة لإقناع الدول الصغرى بجدوى إتباع سياسات معينة أو العدول عن سياسات لا تتلاءم مع أهداف الدولة المسيطرة، ونجاح هذه الإستراتيجية مرتبط بـ:



- قدرة الدول المسيطرة ومهارتها في عرض المكاسب والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها الدول الصغرى.
  - مدى اقتناع الدول الصغرى بحجم الربح الذي ستحوزه من جراء إتباع السياسة المعروضة من طرف الدولة المسيطرة.
- 2- إستراتيجية الإغراء: ويتعلق هذا النمط من السلوكات بالإغراءات والحوافز التي تسعى الدول المسيطرة لتقديمها للدول الصغرى وهذه الإغراءات قد تكون في شكل مساعدات مالية، دعم عسكري، اقتصادي أو حتى سياسي.
- 3- إستراتيجية الإكراه: تعد هذه الإستراتيجية إحدى الأساليب التي تلجأ إليها الدول المسيطرة مع الدول الصغرى، إذ يتم إرغام هذه الأخيرة على ضرورة إتباع سياسات معينة أو العدول عنها عن طريق القيام بتهديدها بحجم الخسائر التي ستلقاها جراء عدم الالتزام بإرادة الدول المسيطرة والتي لن تكون- أي الخسائر- في حالة ما إذا التزمت بإرادة الدول المسيطرة.<sup>28</sup>
- إن الدول الصغرى وانطلاقاً من عجزها تجد نفسها مجبرة على الدخول في علاقات غير متكافئة مع الدول الكبرى تنتهي بالدول الصغرى إلى الوصول إلى حالة من التبعية في مختلف المجالات المالية، الاقتصادية، السياسية، وحتى الأمنية، بل تجد نفسها تابعة حتى في القرارات المحلية على غرار القرارات الدولية، إذ أن الدول الصغرى غالباً ما يرهن أمنها وبقاؤها لصالح أحلاف عسكرية تندمج معها، أو دولة كبرى يطلب منها الحماية مقابل تنازلات وامتيازات تمنح للدولة الكبرى، لذلك فإن الدولة الصغرى لا تمتلك ترفاً إستراتيجياً في الشق الأمني كما هو الشأن في باقي القطاعات،<sup>29</sup> لأنها في الغالب تكون عاجزة عن الدفاع عن نفسها بقدرتها الذاتية، فأمن الدول الصغرى في غالب الأحيان يكون مخترباً لأن بقاءها محفوظ خارجياً، وبالتالي تدخل الدولة الصغرى في دوامة من صنوف التبعية.
- ونحن إذ نشير إلى التبعية بمختلف أشكالها فإننا نجد هذا المفهوم يحاكي مفهوم الامبريالية كما قدمه أحد رواد نظرية التبعية Johan Galtung بقوله: "الامبريالية عبارة عن علاقات بنيوية عامة بين مجموعتين"<sup>30</sup>، أي بين مجموعة الدول الكبرى والدول الصغرى.

وقد أعطى يوهان غالتونغ العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى صفة "العنف البنيوي"، بمعنى أن لا أمن ولا استقرار الدول الصغرى مرتبط باستمرار سيطرة وهيمنة الدول الكبرى عليها بمختلف السياسات والاستراتيجيات التي تتيح لها ذلك، خاصة في ظل اعتبارنا أن النظام الدولي يوفر السياق الزمني والمكاني لأنماط السلوك الناتجة عن الصراع على السيطرة بين الدول.<sup>31</sup>

وتأسيسا على ما سبق ومن خلال فهمنا لمضمون مفهوم التبعية التي تعني في أبسط معانيها عدم الاستقلالية في اتخاذ القرار المحلي والدولي،<sup>32</sup> فإن الدول الصغرى بهذا المعنى هي دول مختزقة ومنقوصة السيادة، بحيث تمارس عليها عمليات التدخل في القرارات المحلية والدولية وفي مختلف المجالات، فحسب جيمس روزنو James Rosnau "أن حدود الدولة السيادية تتعين بحدود التأثير والفعل والنشاط والعمليات لا بالحدود القانونية".<sup>33</sup> فالدولة التابعة هي بالضرورة دولة مختزقة ومتدخل فيها سياسيا، اقتصاديا، ماليا وحتى أمنيا، إذ يعرفها وليد عبد الحي بقوله: "الدولة المختزقة هي الدولة التي يكون فيها أطراف من خارج المجتمع الوطني تشارك بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم، أو حشد الدعم لأهداف تتبناها القوى الخارجية".<sup>34</sup>

ذلك ما يعبر عن الترابط في المصالح بين طبقات الكومبرادور،<sup>\*\*</sup> إذ عبر رائد نظرية النظام العالمي إيمانويل وولرشتاين Immanuel Wallerstein عن ذلك بقوله: "إن دور النظم السياسية في الدول الصغرى فاقدة الاستقلالية، هو ضمان تحييد مصادر التوتر التي يمكن أن تؤثر في بنية علاقة الدول الكبرى بالصغرى".<sup>35</sup>

#### الخاتمة:

يمكن القول أن مفهوم ترابلية القوة في النظام الدولي يتعارض إلى حد ما مع مفهوم المساواة في السيادة الذي تضمنه المواثيق الدولية، إذ يعد ذلك انحرافا صريحا عن سيادة واستفاليا التي أسس لها الفكر السياسي في القرون الوسطى، فلا سيادة لأي دولة إلا في إطار ما تتوفر عليه من قوة تأثير في التفاعلات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية، لنجد أنفسنا أمام جدلية سيادة القوة بدل المساواة في السيادة المحمية قانونا، وهو الأمر الذي مثل هاجسا للدول الصغرى التي وجدت نفسها هي الأخرى أمام ثنائية السعي نحو حفظ البقاء في ظل افتقادها لذلك الحجم من القوة الذي يمكنها من ذلك، وقد تمكنت الدراسة من خلال تناولها لتلك الجدليات من الوصول إلى مجموعة من النتائج:

- لا ينحصر مفهوم القوة بما تمتلكه الدولة من مقدرات مادية ومعنوية، بل بحدود الفعل والتأثير بين دولة وأخرى تبعا لحجم قوتها.
- إن الاختلاف في حجم القوة يفرز ترتيبا معيناً بين الدول ينتج عنه هو الآخر شكلاً هرمياً لبيئة النظام الدولي، يعطي على أساسها تصنيفاً معيناً لهذا الأخير بين نظام أحادي، ثنائي أو متعدد الأقطاب.
- بحكم تذييل الدول الصغرى للترتيب ضمن هرمية النظام الدولي الفوضوي فإن الدول الصغرى عرضة للتدخل في سيادتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من غيرها، لأنها فاقدة للقوة التي تمنحها الاستقلالية في قرارها الدولي والمحلي على السواء.
- في ظل النظام الدولي الفوضوي حيث غياب سلطة شرعية يؤول إليها حفظ النظام وتخفيف حالة الفوضى، وفي ظل عدم قدرة المنظمات الدولية على إنفاذ وتطبيق القوانين الدولية لحفظ بقاء وسيادة الدول الصغرى، فإن هذه الأخيرة تلجأ إلى الدخول في تحالفات دولية مع تشبثها بالمناداة بالالتزام بمعايير الشرعية الدولية.

### الهوامش:

- <sup>1</sup>: روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، تر: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص32.
- <sup>2</sup>: خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1، دار أسامة، عمان، 2010، ص16.
- <sup>3</sup>: محمد وليد إسكاف، حق إستخدام القوة ودوره في العلاقات الدولية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، من الموقع الإلكتروني: [www.achr.eu/art575.htm.03/02/2009](http://www.achr.eu/art575.htm.03/02/2009)
- <sup>4</sup>: خضر عطوان، مرجع سابق، ص12.
- <sup>5</sup>: كريس براون، فهم العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2004، ص ص 102-103.
- <sup>6</sup>: المرجع نفسه، ص ص 102-103.
- <sup>7</sup>: خضر عطوان، مرجع سابق، ص13.
- <sup>8</sup>: كريس براون، مرجع سابق، ص50.
- <sup>9</sup>: خضر عطوان، مرجع سابق، ص14.
- <sup>10</sup>: المرجع نفسه، ص14.

- <sup>11</sup>: جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص21.
- <sup>12</sup>: روبرت غيلين، مرجع سابق، ص46.
- <sup>13</sup>: المرجع نفسه، ص46.
- <sup>14</sup>: المرجع نفسه، ص46.
- <sup>15</sup>: المرجع نفسه، ص ص49-50.
- <sup>16</sup>: ken booth ,theory of world security ,first published, Cambridge university pves , new york ,2007,p374
- \*: قدم مارتن كابلان morton kaplan تصورا لأشكال النظام الدولي عبر متغير الفارق في القوة كالتالي: نظام توازن القوى، نظام الثنائية القطبية المرنة، نظام الثنائية القطبية الجامدة ، النظام العالمي، النظام الدولي الهرمي، نظام وحدة الفيتو، انظر المرجع: محمد مجدان، تحليلات النظم في العلاقات الدولية، دار المواهب، (د.م.ن)، 2015، ص ص71-74.
- <sup>17</sup>: روبرت غيلين، مرجع سابق، ص50.
- <sup>18</sup>: عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور - مقارنة نظرية، مجلة المنارة، العدد 04، 2013، ص61.
- <sup>19</sup>: المرجع نفسه، ص61.
- <sup>20</sup>: المرجع نفسه، ص61.
- <sup>21</sup>: المرجع نفسه، ص62.
- <sup>22</sup>: المرجع نفسه، ص62.
- <sup>23</sup>: المرجع نفسه، ص62.
- <sup>24</sup>: من إعداد الباحث.
- <sup>25</sup>: روبرت غيلين، مرجع سابق، ص51.
- <sup>26</sup>: المرجع نفسه، ص51.
- <sup>27</sup>: جيفري ستيرن، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، د.س.ن.ص203.
- <sup>28</sup>: خضر عطوان، مرجع سابق، ص22.
- <sup>29</sup>: عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص71.
- <sup>30</sup>: ريمون حداد، العلاقات الدولية، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص183.
- <sup>31</sup>: Martin griffiths, Realism, Idealism and international politics, First published, London, 1992, pp43-44.
- <sup>32</sup>: وليد عبد الحي، استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، في: مجموعة باحثين، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص58.
- <sup>33</sup>: المرجع نفسه، ص58.
- <sup>34</sup>: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص297.
- \*: طبقات الكومبرادور أو البرجوازية الكومبرادورية، كما يطلق عليها عبارة رأس الجسروهي طبقة يتم خلقها في الدول الصغرى (الدول الأطراف حسب تعبير رواد نظرية التبعية)، ودورها هو ضمان المصالح السياسية، الاقتصادية وحتى الأمنية للدول الكبرى (دول المركز)، وهو تجسيد لما أسماه "جون غالتونغ" Johan galtung بالامبريالية المعاصرة/ الاستعمار الجديد، أنظر المرجع: ريمون حداد، مرجع سابق، ص182.
- <sup>35</sup>: المرجع نفسه، ص297.